LEHMAN LIBRARY

DS
64
.I73

DEMCO

DEC 5 1977

وزارة الثقافة والاعلام
مديرية الاعلام العامة

قضية المصير العربي

بين قرار مجلس الامن الدولي

ومشروع روجرز

ايضاح

من مصدر مسؤول

حول رسالة الرئيس عبدالناصر

قضيـــة المصير العربي

بين قرار مجلس الامن الدولي

ومشـــروع روجرز

Lehman
DS
64
.I73

في الاول من ايار ١٩٧٠ ، وبمناسبة عيد العمال العالمي ، القى الرئيس جمال عبدالناصر ، خطابا سياسيا هاما ، أختتمه بنداء للرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون ، اخذ شكل انذار خطير حاسم .

وقد بين الرئيس عبدالناصر في ندائه ، ان تمادي السياسية الامريكية في انحيازها المطلق الى جانب اسرائيل، قد بلغ حدا من التطرف والتحدي ، لم يعد بوسع أي مسؤول عربي ، ان يقف منه مكتوف الايدي ، وان على أمريكا ، ان تراجع موقفها للمرة الاخيرة ، قبل ان يفلت الزمام نهائيا من يد الجميع ، وتدخل العلاقات بين العرب وامريكا طور القطيعة الحاسمة التي لارجعة بعدها ابدا . وان اقل ما نطالب به امريكا ، لمنع تدهور الموقف ، احد أمرين :

١ ـ اذا كانت امريكا تريد السلام في الشرق الاوسط ، فعليها ان تأمر اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية التي احتلها بعد حرب حزيران ، ونحن نعتقد ان ذلك في طاقة الولايات المتحدة ، لان اسرائيل تعيش على حسابها .

٢ ـ واذا ادعت امريكا ، ان اسرائيل ليست طوع يمينها ، فنحن على استعداد لتصديقها مهما كان رأينا الخاص في ذلك ، ولكننا في هذه الحالة نطلب طلبا واحدا،

هو بالتأكيد في طاقة امريكا ، وهو ان تتوقف فورا عن أي دعم سياسي او اقتصادي او عسكري لاسرائيل ، ما دامت تحتل اراضينا ٠

وكان محتوى هذا النداء الخطير ، يشير بوضوح ، بانه في حالة عدم استجابة امريكا له ، فان وجـــودها السياسى والاستراتيجي والاقتصادي ، ســـوف يتعرض بكامله في المنطقة ، مع جميع النظم والقوى التي تشايع السياسة الامريكية او تدور بفلكها للدمار المحقق ٠

وفي أعقاب هذا النداء بفترة وجيزة ، اعرب الرئيس نيكسون عن رغبة الولايات المتحدة ، بالاقدام على مبـادرة جديدة وفعالة ، من أجل اقرار السلام في الشرق الاوسط٠ وقد كشف النقاب فيما بعد عن هذه المبادرة ، في صيغة مشروع للسلام ، وضعه المستر روجرز ، وزير خارجيـــة الولايات المتحدة ، وبلغه في حينه للاتحاد السوفييتي ، ولحكومتي المتحدة والاردن ، كما اطلعت عليه ـ بقـــدر او باخر ـ بعض الحكومات العربية ، وبعض الدول الكبرى الاعضاء في مجلس الامن ٠

ورغم ان المشروع ، قد احيط في بداية الامر بسرية بالغة ، ولم تعرف عن مضمونه أية تفاصيل ٠٠ الا ان بعض **الجهات المطلعة ، في المتحدة ، والجزائر ، وليبيا ، والسودان، وسورية ، كانت قد اجمعت كلها ، على ان مبادرة الســلام الاميركية المزعومة ، ليست اكثر من تأكيد نهائي حاسم**

من الولايات المتحدة ، عن التزامها المطلق باطماع اسرائيل العدوانية ، وعن اصرارها على المضى في معاداة الامةالعربية والتنكر لحقوقها المشروعة حتى النهاية . وبالتالي لايمكن الا ان تقابل بالرفض القاطع ، لانه ليس بين مسؤولي الامة العربية ، ولا بين مواطنيها ، من يقبل بهذه المقترحات او بالسكوت عنها .

وخلال هذه الفترة ، تعاقبت على مسرح الاحداث العربية الامور التالية : « مجزرة الفدائيين في الاردن .. زيارة غولدمان للمغرب واجتماعه بالحسن الثاني..رحلة القذافي الى الاقطار العربية .. اجتماعات طرابلس .. زيارة الرئيس عبدالناصر للاتحاد السوفييتي .. » .

وبتاريخ ٢٣ ـ تموز ـ ١٩٧٠ ، فاجأ الرئيس جمال عبدالناصر ، الامة العربية ، في خطابه الذي القاه بهذه المناسبة ، باعلان موافقة الجمهورية العربية المتحدة ، على المقترحات التي تضمنتها مبادرة السلام الامريكية ، أو ما عرف بمشروع روجرز .

وقد علل الرئيس جمال عبدالناصر ، موافقته على مشروع روجرز ، أمام المؤتمر القومي الرابع للاتحاد الاشتراكي العربي ، الذي عقد برئاسته بتاريخ ٢٤ـ٧ـ٩٧٠ بما يلي :

« في رأينا ان هذا المشروع لا يختلف عن قرار مجلس الامن الدولي الصادر في تشرين الثاني ١٩٦٧ . وعلى هذا

الاساس ، كنا امام موقفين • اما القول باننا سوف لا نرد على الولايات المتحدة الاميركية ، وبهـــذا نعطي السبب ، ونعطي اسبابا اكثر حتى تحصـــل اسرائيل من الولايات المتحدة على اسلحة ، بحجة ان اسرائيل تريد السلام بينما نحن نريد الحرب ، واما ان نوافق على ما وافقنا عليه في عام ١٩٦٧ ، وهو ما اعلناه » •

وعلى ضوء هذا الموقف ، وتبعا له ، اعلنت الحكومة الاردنية عن موافقتها على مشروع روجـــرز ، كما اعلنت الكويت والسودان وليبيا ولبنان ـ بشكل او باخر ـ عن عدم معارضتها للمشروع ، وعن استعدادها للموافقة عليه• **واخيرا استجابت اسرائيل للمشروع ، واعلنت قبولهـــا به !! ••**

وبما ان موقفنا من قرار مجلس الامـــن الدولي في الاصل ، معروف ومحدد بوضوح أمام الرأي العام العربي والدولي ، **وهو موقف الرفض القاطع لهذا القرار ولكل ما انبثق ، وما ويمكن ان ينبثق عنه من حلول تصفوية •** لذلك كان لابد ان ينسحب موقف عراق الثورة هذا من قرار مجلس الامن الدولي على مشروع روجرز ، لانه كما وصفه أصحابه والمصفقون له منذ البداية ، ليس اكثر من صورة منقحة « او مشوهة » عن القـــرار الاصلي المرفوض • **لا سيما وان رفض عراق الثورة لقرار مجلس الامن الدولي، ما هو الا تجسيد حي لاجماع جماهير الامة العربية على هذا**

الرفض ، وعلى اعتبار قرار مجلس الامن المذكور ، مؤامرة امبريالية صهيونية عالمية، هدفها تكريس الهزيمة العربية في الخامس من حزيران وما نجم عنها من فواجع قومية ، وتصفية قضية فلسطين ، وتوطيد الوجـــود الاسرائيلي العدواني الغاصب في قلب الوطن العربي وعلى حســـاب شعبه وتاريخه وحضارته .

فاذا كان مشروع روجرز ، هو بالفعل مجرد نسخة اخرى عن قرار مجلس الامن الدولي ، كما يزعم المروجون له . فهذا وحده يعني ، ان الامة العربية ، سبق ان اصدرت حكمها عليه ، حينما جابهت القرار الاصلي بكلمة .. لا .. باجماع احرارها ومناضليها في جميع ارجاء الوطن العربي.

لكن اقدام منظمة فتح ، على نشر ما اسمته « بالوثائق السرية لمشروع روجرز » ، واقرار عبدالمنعم الرفاعي بصحة هذه الوثائق عندما سأل عنها ، وسكوت المتحدة ، وامتناع الحكومة الامريكية عن تكذيبها ، انما يضعنا ، ويضع الرأي العام العربي كله مباشرة ، أمام مفارقة موضوعية واضحة المعالم ، بين قرار مجلس الامن الدولي آنف الذكر ، وبين مشروع روجرز الجديد ، بحيث يظهر بان هذا الاخير ، ليس مجرد صيغة « منقحة » للقرار الدولي المشـــؤوم فحسب ، بل ينطوي ايضا على تجاوز خطير لهذا القرار ، يبلغ حد مطالبة الامة العربية ، بالاستسلام المخـــزي ، لمجمل اطماع وشروط اسرائيل ، التي سبق ان اعلنت عنها،

منذ يوم غدوانها الاول ، وما زالت تكررها على السنة قادتها وزعمائها : اشكول ، وبن غوريون ، وغولدا مائير وديان وسواهم ، في اكثر من مرة ، وفي مختلف المحافل الدولية .

لكن اهم ما يلفت النظر في هذا الموضوع ، **ان مشروع روجرز ، ليس صورة اخرى عن قرار مجلس الامن الدولي، كما قيل في وصفه .. لكنه في الواقع ، تقنين دقيق وشامل ، لمجمل مقترحات « ناحوم غولدمان » التي نشرها في جريدة « لوموند » الفرنسية ، ابان زيارته السرية للحسن الثاني ، التي ولد مشروع روجرز في اعقابها مباشرة !!**

ونستطيع ان نقول ، دون ان نجانب الحقيقة والواقع في شيء ، بان قرار مجلس الامن الدولي ، اذا كان مؤامرة امبريالية صهيونية عالمية بقناع دولي ، فان مشروع روجرز مؤامرة صهيونية خالصة ولكن بقناع امريكي !!.

لذلك ولئلا يقع الرأي العام العربي مرة اخرى ، فريسة للتضليل وألاعيب خداع النظر . رأينا لزاما علينا ان نضع النقاط على الحروف ، ونكشف النقاب بوضوح لا يقبل اللبس ، عما بين قرار مجلس الامن الدولي ، وبين مشروع روجرز من فوارق في الشرور والاخطار .. بحيث يظهر بوضوح ، بان التآمر في قرار مجلس الامن الدولي على العرب ، كان يستهدف تكريس ما اغتصب من حقوقهم

المقدسة في فلسطين العربية قبل الخامس من حزيران لحساب الصهيونية العالمية واسرائيل .. أما مشروع روجرز ، فلا يكتفي بهذه الخيانة الصارخة للامة العربية ولا بهذا القدر من الغدر والعدوان ، وانما يتجاوز ذلك الى حد تكريس ما اغتصب من الاراضى والحقوق العربية ، قبل وبعد عدوان الخامس من حزيران !!.

وفيما يلي ، سنلقي بعض الاضواء الكاشفة ، على ما بين قرار مجلس الامن الدولي ، ومشروع روجرز ، من فوارق في الشرور والمخاطر :

اولا : ان قرار مجلس الامن الدولي ، قد نظر الى عدوان الخامس من حزيران ، وما نجم عنه من اثار ، نظرة موحدة ، وأعتبره نزاعا بين فريقين : العرب وأسرائيل .. وبالتالي فقد بحث موضوع الاراضى العربية المحتلة بشكل كلي ، واوجب على القوات الاسرائيلية ان تنسحب من جميع الاراضى التي أحتلتها بعد حرب حزيران ، دون أي تفريق.

بينما مشروع روجرز ، قد جزأ البحث في موضوع العدوان وآثاره ، الى ثلاثة مواضيع منفصلة ، الموضوع الاول هو موضوع النزاع المصري الاسرائيلي ، والموضوع الثاني هو موضوع النزاع الاردني الاسرائيلي والموضوع الثالث هو موضوع النزاع السوري الاسرائيلي . وقد تناول المشروع ، الموضوع الاول والموضوع الثاني فقط ، بينما اغفل الموضوع الثالث أغفالا كاملا .

وعلى هذا الاساس ، فقد دعا المشروع ، الى تسوية كل نزاع على حدة ، وفق شروط والتزامات مستقلة ، تختلف بين نزاع وآخر ، على ضوء ما تراه امريكا وأسرائيل ، من أختلاف في الظروف والاوضاع الخاصة ، لهذا النزاع أو ذاك ٠

وليس يخفى على أحد ، ما يمكن ان ينجم عن مثل هذه التجزئة في القضية الواحدة من مخاطر ٠ وان أفدح هذه المخاطر ، هو النزول عند رغبة اسرائيل ، بالاعتراف لها ، بان كل قطر عربي ، مسؤول فقط ، في حدود ما تعرض له هو من جراء الحرب ، دون أن تكون له أية علاقة أو حق في شؤون اى قطر آخر ٠ وان الرضوخ لهذه الرغبة الاسرائيلية ، هو تمزيق خطير لوحدة الصراع العربي الاسرائيلي ، والتسليم نهائيا ، بانه مجرد نزاعات أقليمية، لا علاقة لاحدها بالاخر ، وبالتالي يجب ـ الان وفي المستقبل ـ ان تعالج وتسوى المشاكل والنزاعات بين القطر العربي صاحب العلاقة وحده ، وبين اسرائيل مباشرة او « بالواسطة » !!٠٠

وأن أول آثار هذه التجزئة للقضية العربية في مشروع روجرز ، انه لم يتعرض أصلا لموضوع الاراضي السورية المحتلة ٠٠ بحجة أن نظام الحكم في سورية لم يوافق على قرار مجلس الامن الدولي ٠ **وهذا يعني بصراحة ، ان قبول أية جهة بمشروع روجرز ، ينطوي بالضرورة ، على**

قبولها مسبقا ودون تحفظ ، بعدم البحث في الاراضي السورية المحتلة ، والموافقة على بقاء مرتفعات الجولان ومحافظة القنيطرة وسفوح جبل الشيخ قيد الاحتلال الاسرائيلي .. وبقاء ما يقرب من مئتي ألف مواطن عربي ، تحت الخيام في ضواحي دمشق ، واضافتهم الى قوائم النازحين السابقين بشكل نهائي .

وبالتالي فأن القبول بمشروع روجرز ، هو في نفس الوقت قبول بالتخلي عن الاراضي السورية المحتلة لاسرائيل .. أو على الاقل باستمرار الاحتلال الاسرائيلي لها ، الى أجل غير معلوم !!..

ثانيا : أن قرار مجلس الامن الدولي ، ينطلق في تعيينه للحدود القائمة بين اسرائيل والاقطار العربية ، من خطوط اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ .. وفي أسوأ الحالات ، من الحدود التي كانت قائمة بين الاقطار العربية واسرائيل قبل عدوان الخامس من حزيران .

بينما مشروع روجرز ينص صراحة على ما يلي :
« **يتفق الفريقان ـ أي المتحدة واسرائيل ـ على وضع حدود بينهما آمنة ومعترف بها ، ترسم على خريطة او خرائط مصدقة من الفريقين ، تصبح جزءا من الاتفاق النهائي ، وفيما يشتمل عليه السلام من أشياء اخرى ، بما في ذلك الاتفاق على اقامة مناطق منزوعة السلاح واتخاذ**

الترتيبات الامنية العملية في منطقة شرم الشيخ ، لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران ، واتخاذ الترتيبات الامنية العملية لتسوية قضية غزة بصورة نهائية • وتكون الحدود الدولية السابقة بين مصر والسلطة المنتدبة على فلسطين ، هي الحدود الآمنة والمعترف بها بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة • »

والسؤال الآن ، ماذا يعني هذا الكلام في مشروع روجرز ؟•• وماذا تعني الموافقة عليه ؟ •• ان الموضوع لا يحتاج الى « فلسفة » •• انه أوضح من الوضوح •• انه **يتضمن الحاقا صريحا لقطاع غزة بكامله ، بالاراضي المحتلة في فلسطين •• أي باسرائيل •**

هل هذا فحسب ؟•• كلا !!•• بل انه يتضمن الزاما لحكومة الجمهورية العربية المتحدة ، بأن تتخذ جميع الاجراءات اللازمة ، لمساعدة اسرائيل ، على تسوية قضية قطاع غزة بشكل نهائي !!••

ولكن ما هي التسوية التي يمكن أن تكون مطلوبة ، لانهاء قضية قطاع غزة بشكل نهائي ، ما دام المشروع ، قد ألحق القطاع كليا بأسرائيل ؟•• **انها دون ريب ، تهجير جماعي للمواطنين العرب في القطاع ، لتوطينهم في معسكرات جديدة للاجئين فى الاقطار العربية المجاورة •• كما حدث قبل ذلك لمواطني الاراضي السورية المحتلة ، دون ضجة ، ولا اتفاقيات معلنة !!••**

ثالثا : ان قرار مجلس الامن الدولي ، وقرارات هيئة الامم المتحدة التي سبقته ، والتي أعقبته ، قد شجبت كلها بشكل حاسم ، أي تغيير في وضع القدس ، كما أوجبت على اسرائيل ، ان تحافظ على وضع المدينة كما كانت عليه قبل الحرب .

بينما مشروع روجرز ، ينص صراحة على ما يلي :

« **تقوم الاردن واسرائيل (وحدهما طبعا) بالعمل على التوصل الى اتفاق حول وضع مدينة القدس وحول الترتيبات النهائية للحدود البلدية المتعلقة بالمدينة الموحدة . يتفق الطرفان على أن للقدس وضعا خاصا ، ينطلق من المبادىء التالية : (أ) – يجب أن تكون مدينة موحدة ، بحيث لا يكون أي قيد ما على حرية تنقل الاشخاص أو البضائع فيها . (ب) – يجب أن لا يكون هناك أي قيد على حرية الوصول الى المدينة الموحدة من ملة أو جنسية . (ج) – ان الترتيبات الادارية للمدينة الموحدة يجب أن تراعي مصالح جميع سكانها ، ومصالح الطوائف اليهودية والاسلامية والمسيحية العالمية . وان يضمن لحكومتي اسرائيل والاردن ، دورهما في الحياة المدنية والاقتصادية والدينيةر للمدينة . »** .

ان موضوع القدس ، لم يأخذ في مقررات هيئة الامم المتحدة ، شكل مسألة عربية فحسب ، بل أخذ شكل مسألة اسلامية ومسيحية عالمية ايضا ، وقد انعقد الاجماع

العالمي أكثر من مرة فى هيئة الامم المتحدة على شجب أي تغيير فى مدينة القدس ، ومطالبة اسرائيل بأن ترفع يدها عن المدينة .. لكن مشروع روجرز قد طوى هذه القرارات العالمية كلها ، واعتبر الاتفاق على القدس مسألة (أردنية اسرائيلية) فقط ، وكرسها - من حيث النتيجة - عاصمة لاسرائيل !!..

رابعا - ان قرار مجلس الامن الدولي ، قد نظر الى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، على انها احدى المسائل في النزاع العربي الاسرائيلي ، ودعا لتحقيق تسوية عادلة لهذه المشكلة .

بينما مشروع روجرز ، قد جعل الحكومة الاردنية هي الوصية الوحيدة على اللاجئين الفلسطينيين منذ كارثة عام ١٩٤٨ وحتى الآن ، سواء منهم من هو فى رعاية وكالة الغوث الدولية ، أو من كان فى ضيافة الاقطار العربية الاخرى . **وبذلك لم تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين العرب ، قضية فلسطينية أو عربية ، بل أصبحت موضوعا من مواضيع الحكومة الاردنية ، تتفق عليه - بمطلق ارادتها - مع اسرائيل .**

ومع ذلك فان الاتفاق الذي يتوصل اليه ، بين الحكومة الاردنية واسرائيل ، لا يجوز أن يبقى على عهدتهما فقط ، بل يتوجب على الجمهورية العربية المتحدة ، أن تقره وتباركه وتسهل تنفيذه ، كما يتوجب مثل ذلك ، على كل

من يرى الدكتور يارنغ ضرورة ونفعا فى مساهمته !!.

على ان الامر الاكثر خطورة فى هذا الموضوع .. ان المشروع لم يعلق تنفيذ بقية بنود الاتفاق على الوصول الى حل لمشكلة اللاجئين ، بل وجب المباشرة فى تنفيذ بنود الاتفاق الاخرى ، وسمح بارجاء قضية اللاجئين الى ما بعد التوصل الى اتفاق نهائي حول جميع المسائل والتفاصيل الاخرى .

خامسا : ان قرار مجلس الامن ، اكتفى بمطالبة الاطراف المعنية رسميا ، بانهاء حالة الحرب والاقرار بسيادة وسلامة أراضي كل دولة في المنطقة ، وبحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وغير معرضة للتهديد بالقوة أو أعمال القوة .

بينما مشروع روجرز لا يكتفي بذلك كله ، بل يطالب كلا من المتحدة والاردن ، بأن تتعهدا بالعمل قدر طاقتهما ، لتأمين عدم القيام بأية اعمال عدوانية ضد اسرائيل ، او بأية اعمال تثير الكراهية (اى على صعيد الدعاية والاعلام) .. لا من قبل اجهزة الدولة وموظفيها العامين فحسب ، **وانما حتى من الاشخاص العاديين ، أو من أية منظمات شعبية حرة تباشر اعمالها من أراضي كل منهما !!.**

وفى اعتقادنا ان هذا المطلب فى مشروع روجرز ، ينافي المنطق حتى الاعماق ، وليس له نظير فى الاعراف

الدولية كلها . اذ كيف يمكن ان تلتزم الدولة ، بأعمال الافراد العاديين ، أو بتصرفات المنظمات الشعبية الحرة ، الخارجة فى الاصل عن الاعتبارات القانونية ، بل والرافضة لهذه الاعتبارات من حيث الاساس .

ان لهذا النص معنى واحد ، هو التزام القابلين بمشروع روجرز ، بتصفية حركة المقاومة فى أقطارهم ، ويجعل اجهزة أمنهم الوطنية ، اجهزة حراسة لحدود اسرائيل ، على مدى الدهر !!..

سادسا ـ ان موافقة اسرائيل رسميا ، بمثل هذه السرعة ، على مشروع روجرز ، هي فى حد ذاتها كاشف أساسي ، للفروق الجوهرية بين هذا المشروع ، وبين قرار مجلس الامن الدولي ، الذي رفضته اسرائيل وما زالت مصرة على رفضه ، ليس لانه فى غير صالحها ، بل لانه لا يكفي فى نظرها للاجهاز النهائي على الامة العربية ، كما هو عليه الحال فى مشروعها .. «مشروع روجرز» !!..

تلك هي بعض الملامح المفضوحة ، فى الفوارق الاساسية بين قرار مجلس الامن الدولي ومشروع روجرز . وانه ضمن هذه الحدود فقط ، وبصرف النظر عن الملاحق والاتفاقات المكملة السرية الخفية التي لم تعرف بعد .. نستطيع أن نقول ببساطة ، ان قرار مجلس الامن الدولي ، يدعو العرب للتخلي لاسرائيل عن أراضيهم وحقوقهم المغتصبة من فلسطين العربية قبل عدوان الخامس من

حزيران عام ١٩٦٧ ٠٠ اما مشروع روجرز فيطالبهم بالتخلي لاسرائيل عن معظم ما اغتصبته من أراضيهم وحقوقهم في فلسطين وفى كل الاراضي العربية المحتلة الاخرى ، قبل وبعد عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ ٠

لكن رغم كل ما بيناه من مخاطر المشروع الامريكي الصهيوني الجديد ٠٠ يبقى هناك سؤال أشد خطرا وأثرا ، يلح فى طلب الجواب عليه !! ٠٠ **ذلك هل ان مشروع روجرز « بصيغته العامة » هذه ٠٠ هو كل شيء ؟ ٠٠ ان الذي يتراءى** ان الامر ليس كذلك ٠٠ وفى هذا المشروع ظاهر وباطن ، بحكم الواقع والاعتبارات العملية المعروفة ٠٠ **فاذا كان نظام الحكم في المتحدة ، قادرا - ولو الى حين - على ان يتحمل مسؤولية الموافقة على مثل هذا المشروع الخطير ، والعمل على تنفيذه ٠٠ فهل يخفى على احد أن نظام الحكم في الاردن ، أعجز من أن يتصدى لمثل هذه المغـــامرة المدمرة ؟ ٠٠ وهل تغيب هذه الحقيقة عن امريكا ، او عن اسرائيل ؟؟** ٠٠ اذا ما هو الهدف الحقيقي من طرح هذا المشروع ، وماذا تعني الموافقة عليه ؟

انه اما أن يكون قد ادخل فى الحساب سلفا ، أمر تدخل أجنبي سافر لاحتلال الاردن وسحق قوى الثـورة الفلسطينية ٠ واما ان يكون حشر الاردن في مشروع روجرز وكل ما فيه من بنود حول القدس وقطاع غزة والضفة الغربية ، ليس اكثر من ذر الرمـاد في العيون ٠٠ يتفق

عليها جميعا مع الحكم الاردني ، فيعجز هذا الحكم حتما عن تنفيذ أي من بنود الاتفاق ، فتكون اسرائيل ، فى حل من التزاماتها ، وتحافظ على مواقعها فى الضفة الغربية ، بل وقد تجد فرصة للمزيد من العدوان والتوسع !!..

اذا عما تتكشف المسألة آنذاك ؟.. انها تتكشف عن مجرد مؤامرة استعمارية اسرائيلية ، **لعزل الجمهورية العربية عن قضية المصير العربية ، بل ولعزلها عن المشرق العربي كلية ، ولتجريدها من قطاع سيناء من السلاح ، ولاقامة اجراءات أمن مصرية اسرائيلية دائمة فى شرم الشيخ وخليج العقبة ، وتحقيق صلح دائم ونهائي بينها وبين اسرائيل ، لقاء انسحاب هذه الاخيرة ، من سيناء فقط .. وبقاء الفاجعة العربية فى المشرق العربي ، على ما هي عليه !!..**

فهل تكون هذه هي حقيقة مشروع روجرز ؟.. لا محل للتفاؤل أو التشاؤم فى قضايا امتنا المصيرية .. ولا يجوز ان نتعامى عن المؤشرات الصارخة والوقائع الملموسة .. بل علينا أن نسلط المزيد من الاضواء ، وان نكون مخلصين فى ارادة المعرفة الصادقة .. لكي لا تتجدد كارثة الخامس من حزيران على نحو أدهى وأمر .

ومهما يكن الامر فان ارادة الصمود والكفاح لدى جماهير امتنا العربية العظيمة ، من أجل قهر الطغيان ، وانتزاع الحرية وحق الحياة ، ستبقى أقوى من جميع الشرور والمكائد .. ولن يكون النصر الاخير الا للجماهير .

ايضـــاح

من مصـــدر مســـؤول

حول رسالة الرئيس عبدالناصر

اذاع راديو القاهرة نص رسالة السيد الرئيس جمال عبدالناصر الى السيد الرئيس احمد حسن البكر خلافا لكل الاصول والاعراف والاعتبارات الدبلوماسية . ويبدو مع الاسف ان رسالة الرئيس عبدالناصر قد كتبت لكي تذاع اذ يدل عليها ما في سطورها من تحامل على الثورة في العراق ومن محاولات للتشكيك بدور الجيش العراقي البطل في الجبهة الشرقية . واحتراما للسيد الرئيس المصري ولكي لا ينزلق في الخطأ أكثر وتنويرا للرأي العام العربي نناقش رسالته .

ذكر الرئيس عبدالناصر في رسالته ان التحرك الذي تمثله المبادرة الامريكية جاءت بسبب عوامل سياسية وعسكرية ودولية خلقت أوضاعا جديدة في الازمة وانه كان من المناسب حسب رأي الرئيس عبدالناصر استغلالها لتوجيه اكبر قدر ممكن من الضغط المركز على العدو . وقد تناسي سيادته ان مصير الامة العربية وبالاخص شعب فلسطين لا يمكن ولا يجوز ان يمبع ويباع في سوق المساومات السياسية والعسكرية الدولية . وان دور الجماهير العربية التي هي وحدها صاحبة الحق في البت بمصيرها هو الذي يقدر ماهية العوامل السياسية والعسكرية الدولية والتصرف بوحي من ضميرها ووجودها ومصيرها في معالجة هذه العوامل . اننا يجب ان نتحرك بوحي من فكر ثوري وايمان بمبادىء لا ان نخضع لمجرد

ان هناك عواملا سياسية وعسكرية دولية تفرض علينا الخضوع والاستسلام .

انه لمن سوء طالع السيد الرئيس عبدالناصر ان تتكرر العوامل السياسية والعسكرية الدولية هذه مرتين الاولى يوم ٤ حزيران ١٩٦٧ قبل الهجوم الاسرائيلي يوم اضطر الزعيم المصري الى ايقاف المبادرة بالهجوم استجابة لنصيحة أمريكا واخرين استنادا الى اقواله .. والثانية قبل ايام حينما اضطر سيادته أيضا الى الاستجابة لمشروع روجرز الامريكي فوضع شرف الامة العربية في أسوأ مقام .

وذكر الرئيس عبدالناصر في رسالته بانه لم يتشاور مع الرئيس احمد حسن البكر في هذا الامر لان هدفه كان ابقاء تحركه الى اخر لحظة . ويفهم من هذا ان سيادته أراد ان يفاجيء العرب واعداءهم في وقت واحدة . او انه اراد أن يضع العرب وأعداءهم على صعيد واحد . ولا ندري كيف يبيح الرئيس عبدالناصر لنفسه ان يتصرف بمفرده بمصير الامة العربية عامة والشعب الفلسطيني خاصة ويؤدي بهما الى الهاوية مرتين ايضا دون التشاور مع ممثلي الامة العربية وحكوماتها ، وهو سلوك طالما أدانته الامة العربية بسبب ما جر عليها من صعاب وويلات وهزائم . وكنا نأمل ان تكون النكسة عام ١٩٦٧ درسا بليغا تحدث تبدلا في هذه الذهنية والسلوك الفردي العجيب

وذكر الرئيس المصرى (ان ماتحدثنا فيه خلال اجتماعنا فى طرابلس كان بالغ الاهمية ولكن التجارب علمتنا ان العبرة ليست بما يقال فى المحافل) .

وان الامر العجيب فى هذا المنطق ان الرئيس المصرى يحاول التهرب من الموضوع الخطير الذى طرحه المشروع العراقى ـ الليبى ، والذى كان يحمى مصير الامة العربية ويضع حدا لاحتلال العدو لفلسطين .

والاغرب من ذلك ان الرئيس المصري لا يرى شيئا يمكن ان يكون فيه عبر الا اذا قرره هو ونحن نرى ان العبرة ليس بما يقال تماما كما ذكر عبدالناصر فقد علمنا عبد الناصر ان يقول ويتصرف عكس ما يقول وتكون النتيجة وبالا على الامة العربية عامة والشعب العربي في مصر خاصة .

وعلى ضوء الاسباب المؤلمة لنكسة ٥ حزيران واستفادة من عبرها حدد المشروع العراقي ـ الليبي

بوضوح لا لبس فيه قومية المعركة ووحدة ميدان القتال والمسؤولية المشتركة للامة العربية في خوضها بوحي من شجاعة المقاتل المقدام لا بوحي من ذهنية من يريد الاستسلام . وقد عارض الرئيس عبدالناصر المشروع ورفضه جملة وتفصيلا وأمام جميع من حضر المؤتمر

وكنا قد اشترطنا في صلب المشروع حضور الجزائر وليبيا للنقاش ليكونا حكمين اذ كثيرا ما سمعنا اتهاما للعراق بعدم الوفاء بالتزاماته فكنا نعجب لهذا الاتهام الظالم ولكنه تبين اخيرا انه يراد باتهام العراق تبرير الهزيمة والاستسلام حتى جائنا السيد الرئيس القذافي فرأى ولمس لمس اليد تعداد الجيش العراقي واماكن تحشده وعلو همته ومعنوياته ومقدار كفاءته ثم جائنا اخوة سودانيون وليبيون آخرون فاستنكروا اتهام العراق واستغربوا ايضا لاستمرار حملة التشكيك وظهر أخيرا انها حملة تمهيد للاستسلام وكنا في ملامح تقدير الموقف نرى انه من خطل الرأي ان يقف ستمائة وخمسون الف جندي عربي وراء قناة السويس والتي طولها مائة ميل بينما يترك الاردن وجبهته ستمائة وخمسون كيلو متر يعتمد على قوة اقل وأوضحنا في مؤتمرات سابقة اهمية الجبهة الشرقية وعدم جدوى التقدم في سيناء لوجود صعاب ومحاذير كثيرة الا ان المصريين كانوا يرفضون ذلك

وأخيرا تبين انهم غير جادين في الحرب وكانوا يريدون الخلاص بمقترحات امريكية او غيرها .

وجاء في رسالة الرئيس عبدالناصر انه لم يكن في استطاعته ان يترك فرصة للتحرك تلوح امامه انتظارا لافكار لم تتبلور بعد ولم تتحدد وسائل تنفيذها ولم يقم دليل على ان القائلين بها على استعداد لتدعيم ما يقولونه بالتنفيذ العملي لالتزاماتهم .

ان الرئيس عبدالناصر والسادة الرؤساء في مؤتمر طرابلس واعضاء الوفود يعرفون كيف ان الوفد المصري برئاسته كان هو السبب في منع هذه الافكار من التبلور وهو يعلم بانه لم تطرح في مؤتمر طرابلس الاول افكار مشتتة بل مشروع متكامل يهدف التحرير الكامل لفلسطين ومن المؤسف ان الرئيس عبدالناصر كان المعارض الرئيس للمشروع ورفض اية فكرة للهجوم والتحرير .

وحتى بعد ان أجبره على ذلك فانه قال لبعض الروءساء انه لا يلتزم بما وقع عليه .

اما بصدد المسيرة التي جرت في بغداد فاعجب العجب ان يحتج عربي على ان تتصرف الجماهير العربية الفلسطينية والعراقية وهي الجريحة بآثار النكبة باتجاه رفض ما يراد لها من ذل وعبودية ابدية كما لم نسمع

لسيادته يرفع يد الاحتجاج حين جرى مثل هذا في الاردن ولبنان ومصر نفسها وحين وصلت العواطف الى ابعد مما جاء في العراق والى الحد الذي تعرض لشخص سيادته . ويبدو ان الرئيس عبدالناصر اراد من وراء احتجاجه اتهام جماهير الامة العربية بأنها مسيرة وغير مخيرة وانها لا تتحسس قضاياها المصيرية دون محرك لها او تحريض وذلك لايهام الرأي العام العالمي والعربي من ان الامة العربية توافقه على قبوله الحلول الاستسلامية وان ما جرى كان بفعل التحريض .

وهنا لا بد لنا ان نلفت انتباه سيادته من ان مسيرات بغداد هي الوحيدة من بين المسيرات والمظاهرات التي عمت ارجاء الوطن العربي والتي لم تجر فيها هتافات ضده ولم تمزق صوره كما حدث في المظاهرات الاخرى المشابهة في عمان ولبنان ومناطق اخرى .

ان هذه الجماهير كانت تساعد الرئيس المصري لكي ينهض من كبوته فلا يلجأ الى المزيد من التنازلات المهينة للامة العربية والتي يانفها الشرف العربي .

هذا علاوة على ان المسيرة نظمها ودعا اليها رجال المقاومة بأعتبارهم الممثلين الحقيقين لشعب فلسطين بعد ان اقدمت سلطات الرئيس عبدالناصر على غلق مقراتهم ومطاردتهم في مصر وغلق اذاعاتهم . أما ان يطلب منا الرئيس المصري ان نضغط على عواطف الجماهير ونكبت

ارادتها الحرة الملتهبة ونمنعها من الانطلاق لانها تعبر في موقفها المتمرد هذا عن موقف مناقض لموقفه فهذا ما لا نؤمن به ولم يكن يوما من سلوكنا .

وجاء فى رسالة الرئيس المصرى ما يستلفت النظر ويثير العجب فقد قال سيادته انه يتساءل لماذا لم تتلق القوات العراقية فى الجبهة فى أى وقت من الاوقات أمرا بالاشتباك مع العدو .

ونسى الرئيس المصرى ان الذى يصدر الامر هو وزير دفاعه الفريق الاول محمد فوزى القائد العام . ونسى سيادته ان أمور الحرب ليست فوضى يقوم بها كل آمر حسب هواه . فهناك القيادة العامة وهى مصرية وهناك قيادة الجبهة الشرقية لقيادة القاطعين السورى والاردنى . وان القطعات العراقية بأمرة

القاطع الاردني عند تواجدها في الاردن.

ونسى وهو العسكري بان لهذه القوات العراقية واجبات حددتها مؤتمرات وزراء الدفاع ورؤساء الاركان ونسى السيد الرئيس عبدالناصر ان قائده الفريق الاول محمد فوزي كان يرفض ان تتحرك الجبهة الشرقية حتى ولو هوجمت الجبهة المصرية . ورفض ان تقوم الجبهة المصرية بالتحرك اذا ما حصل هجوم على الجبهة الشرقية. والانكى من ذلك انه رفض حتى مساعدة القاطع الاردني للقاطع السوري او بالعكس عند حصول اعتداء على احدهما . وقد نوقش كثيرا في هذا الموضوع من قبل الممثلين العراقيين في مؤتمرات وزراء الدفاع ورؤساء الاركان وببرقيات وكتب رسمية ونداءات تلفونية كان فيها الجيش العراقي مثالا للنجدة والتضحية . وكان نصيبنا السكوت او الرفض او التعنيف كما جرى في مؤتمر طرابلس الاول عندما طرح تحرك القوات العراقية خلال العدوان الصهيوني على جنوب لبنان لاننا هاجمنا دون ان نستلم اوامر من القائد العام لنجدة لبنان .

ان من المؤسف جدا ان يتعرض السيد عبدالناصر الى الجيش العراقي البطل الذي يشكل مفخرة للامة العربية والذي لم يعرف في تاريخه هزائم يشير اليها الإعداء فكيف به وهو يعزز من الاشقاء .

لقد اضطررنا الى هذه التوضيحات لتعلم الامة العربية مدى العذاب الذي كنا نعانيه طيلة سنتين في محاولاتنا لجر الاخوة المصريين نحو مواجهة جدية وثابتة وفق تقديرات سليمة للموقف .

وان اخطر ما في الامر ان السيد الرئيس عبدالناصر عندما اشار الى تساوءله عن الجيش العراقي والطيران العراقي ، لم يعرف اين هو الجيش العراقي ومناطق تحشده وماهية الواجبات الخطيرة المنوطة به والتي هو على استعداد لتنفيذها لو طلب اليه القائد المصري القيام بها . ونذكر الرئيس عبدالناصر الى أنه نفسه سبق أن كال المديح تلو المديح لهذا الجيش عندما كان ضعيفا على الجبهة الشرقية لا يتجاوز حجمه لواءين في عهد عبدالرحمن عارف فلماذا يشكك به بعد ان اصبح اكبر قوة في الساحة الشرقية . واخيرا اضطررنا الى ان نطلب أوامر واضحة للجيش العراقي لتولى مهامه التي وجد من اجلها وهي التعرض للجيش الاسرائيلي في مؤتمر طرابلس فرفض الرئيس عبدالناصر الفكرة واعلن انه لا يتفق والرأي القائل بذلك أمام جميع وفود الدول التي حضرت مؤتمر طرابلس ونذكر السيد الرئيس عبدالناصر بالبحث والنقاش الجدي الذي دار بينه وبين الرئيس القذافي والرئيس احمد حسن البكر حول هذا الموضوع وماذا كان موقفه انذاك ..؟

اننا نرجو ان لا يترك هذا الايضاح اثرا في نفس

السيد الرئيس عبدالناصر فهو ايضاح بقصد التصحيح ولعل فيه ما يدفعه الى تصحيح الاخطاء التي وقعت فيها القيادة المصرية في عام ١٩٦٧ فقد كانت علت العلل انذاك هي الجهل المطبق بالعلوم العسكرية علاوة على الادعاءات الفارغة .

واخيرا نود ان نهمس في اذن المناضل المصري مرة ومرة اخرى في اذن السيد الرئيس المصري. نقول للمناضل المصري العامل والفلاح والجندي والطالب والكاسب بأن شقيقه في العراق وفلسطين وسورية والادرن وليبيا والجزائر والسودان وفي كل مكان في انحاء الوطن العربي كان وما زال يتشوق الى لقاء العدو لقاء حاسما ولكن القيادة المصرية كانت دائما وابدا تضع العراقيل وتفتعل الازمات وتفتح المهاترات لتمييع القضية وكسب الوقت لانها كانت بالاساس ترفض مبدأ التحرير وتنوى قبول الحل الاستسلامي .

ونقول للسيد الرئيس المصري مخلصين ، الا يرى ان ظلما كبيرا يجافي العروبة والحمية والنخوة ان يضع السيد الرئيس عبدالناصر نفسه بجانب اسرائيل والاستعمار الغربي وعملائهم من اصحاب الاذاعات والصحف المأجورة ويتطوع في شن حملة ظالمة ضد العراق والثورة الفلسطينية ودول عربية اخرى لانهم يرفضون الاستسلام والذل ؟

واذا أرتضى لنفسه تلك القيود الذهبية فما هي مصلحة الامة العربية في قبول قيود الذل ؟

وثمة سؤال آخر ما زال على كل الشفاه .

ما ادرانا ياسيادة الرئيس ان يكون موقفكم التكتيكي كما تدعون سيجر الى كارثة جديدة كما هو شأن مواقفكم التكتيكية السابقة ؟

واذا كنتم قد اردتم ياسيادة الرئيس بقبولكم مقترحات روجرز ايقاع الارباك في صفوف العدو ، كما ورد في رسالتكم . فهل لنا ان نقارن هنا بين ما أحدثه قراركم المنفرد في صفوف شعب وحكومات الدول العربية بما أحدثه من ارباك في صفوف قوات العدو ؟

واخيرا فانه لامر يسرنا حقا ان يكون شعبنا العربي البطل في مصر طليعة قوى التحرير لان ذلك مفخرة لنا وللامة العربية واننا لم نشكك يوما بقدرة شعبنا المصري باعتباره جزء من شعبنا العربي وفي طاقاته الموجه للنصر ولكن الست معنا ياسيادة الرئيس من أن الشعب غالبا

ما يجد نفسه غير قادر على أن يفعل شيئا في مثل هذه الظروف التي يعيشها اليوم اذا ما اصطدمت ارادته بارادة ذوي الحل والعقد من القائمين على أمره ؟

اننا نشير الى هذه الامور لعل ذكرها عبرة لمعتبر وبصيص من أمل لمن سمع فوعى وادرك فارعوى (والسلام على من اتباع الهدى) .

المؤسسة العامة للصحافة والطباعة
مطبعة الحكومة
١٩٧٠

COLUMBIA UNIVERSITY
THE
LIBRARIES
IN THE CITY OF NEW YORK
LEHMAN
LIBRARY

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU58107282
DS64 .I73
Qa d iyat al-ma s ir
DS-64-.I73